العسكرية يمكن ان تنتهي ويحل مكانها مجابهة حضارية بين الكيان الاسرائيلي والكيانات العربية المحيطة به .

المحور الثاني : الافتراض بان العلاقة السلمية مع الكيان الاسرائيلي يمكن ان تحمل معها المنعطف التاريخي لهذا الكيان حيث ستزول عنه صفة الصهيونية والعدوانية والتوسعية ويمكن انذاك امتصاصه تدريجيا في الكيانات العربية .

هذه هي الخلفية السياسية الفكرية التي تم من خلالها صناعة اتفاقية سيناء وكان لا بد من استعراض معالمها تمهيدا لاستنتاج ابعادها السياسية والعسكرية على مستقبل النزاع .

ثالثا : الاثار السياسية للاتفاقية :

يقع مركز الثقل السياسي في صياغة الاتفاقية بشكل خاص على المواد الاولى والثانية والثالثة والثامنة والتاسعة بينما تعتني المواد الباقية بنواح عسكرية وفنية لا يمكن تحديد ابعادها ضمن اطار هذا البحث الا بالقدر الذي يخدم أغراضه . ان محور المواد السياسية في الاتفاقية يدور حول اسقاط احتمال استعمال القوة العسكرية لحل النزاع: اتفاقية سلام نهائي ، اي ان المادة الثامنة تنفي انهاء حالة الحرب عامة . وتؤكد المادة الثامنة بان الاطراف الموقعة تعتبر الاتفاقية خطوة هامة نحو سلام دائم وعادل وليست اتفاقية سلام نهائي اي ان المادة الثامنة تنفي انهاء حالة الحرب عامة . وتؤكد المادة التاسعة هذا المفهوم فتربط سريان الاتفاقية بحلول اتفاقيات جديدة محلها . ولكن اي تفسير للاتفاقية مهما كان مرنا وواسعا وصادقا مع روح النص ، لا يمكن ان ينفي بان الاتفاقية بمجملها تضع قيودا عسكرية وسياسية على حرية مصر في استعمال جميع الوسائل المتوفرة في حالة الحرب مثل الحصار العسكري واستعمال القوة العسكرية برا وبحرا وجوا واللجوء الى المقاطعة الاقتصادية ومنع مرور سفن العدو في المياه الاقليمية . ان ملحق الاتفاقية وبروتوكولها الخاص والاتفاقيات الثنائية التي تم توقيعها على ضوئها بين الولايات المتحدة واسرائيل وبين الولايات المتحدة ومصر تحتوي على تفاصيل اكثر على كيفية ضمان عدم استعمال القوة بين الطرفين ، ومثال على تلك الضمانات اجهزة المراقبة وتواجد القوات الدولية والمناطق العازلة ومرابطة الفنيين الامريكيين .

اذا نظرنا الى الاتفاقية من زاوية تبادل التنازلات فان الانسحاب الاسرائيلي تم الى خطوط متفق عليها تعاقديا مقابل تعهد مصر بعدم البدء باستعمال القوة مما يؤدي الى الانطباع بان اسرائيل دفعت ثمنا عسكريا لا يتناسب مع حجم مكاسبها العسكرية منذ ١٩٤٨ في الوقت الذي دفعت فيه مصر ثمنا سياسيا لا يتناسب مع القوة والمركز الذي تحتله في المجموعة العربية ، فقد قدمت مصر التزاما بعدم استخدام القوة في نزاع تبدو فيه نسبة القدرة على الحسم بالاساليب السياسية ضئيلة جدا * .

ان التفسير السياسي الموضوعي لاثار الاتفاقية على مستقبل النزاع يعتمد على رغبة وارادة الاطراف الموقعة ، ورغبة الدول في السياسة لا تخرج عن حصيلة مصالحها وعليه فاننا اذا اعتبرنا الاتفاقية عسكرية (فك ارتباط ثان مثلا) فان الاثر المترتب عليها يبقى محدودا ويمكن بالتالي النظر اليها تماما كالنظر الى اتفاقيات الهدنة العربية —

---

* اتفقت عدة تحليلات عسكرية واستراتيجية (عربية واجنبية) على ان الالتزام الذي قدمته مصر « بعدم اللجوء الى القوة » يفوق بقيمته السياسية ما قدمته اسرائيل من « انسحاب رمزي » وان الالتزام بعدم استعمال القوة كان يمكن اعتباره في حالة توقيع معاهدة صلح عامة .